وهكذا في مسئلتنا لما كان منتهى الميت الحصول
في القبر كان كانهما الاقبار الحاصل من دون مهلة
لنا ايضا سلمنا ان الفاها هنا يقتضي التعقيب من
دون المهلة مهلة ان التابوت الذي وضع فيه حتى
الامام المهدي عليه السلام كالقبر له في تلك الحالة
دليله طرح الميت في البحر اذا مات في السفينة فانه لا
قبوله الا البحر والطارح له في البحر لا يكون ناذرا
عن الشريعة المطهرة بل عاملا مقتضاها في تلك الحالة
قالوا انا كان البحر قبرا لميت في السفينة لانه لا شيء
غيره ممكن قبرا لميت قبرا اذ ليس في امكانهم شيء ذلك بخلاف
ما نحن فيه فان الارض واسعة فهلا دفن الامام
المهدي في ذمار قلنا اما ذكرنا هذا السؤال لتوصل
به الى عرضنا وهو ان الامام المهدي لم يكن ان ينقبر
في ذمار وغيرها ولم يمكن الامام مخالفة غرضه
في الوصية من باب الالتزام لشفيق وصيته
كما اشار اليه المؤيد عليه السلام لا مجرد الامكان فقد
كان الامام عليه السلام متمكنا من قبر والد عليهما

السلام حيث شاء واذا تقررت هذه القاعدة اعني
التزام الامام لشفيق وصية ابيه عليهما السلام ليحصل
على غرضه في وصيته وادخاله ابيه عليهما السلام
في التابوت هو الذي امكن في تلك الحالة من الموالاة
نزيد ايضاحا ان مولانا عليه السلام حين توفي
والده عليه السلام امر متجهين فغسل عليه السلام
واوتر في اكفانه العظام وصلى عليه ولد مولانا
امير المومنين ثم وضع بعد ذلك في التابوت فكان هذا
حد الامكان في الموالاة في تلك الحالة لنا
ايضا ان علما رضي الله عنهم حين وصل بالامام
المهدي عليه السلام الى صعدة نزدد واتى الصلاة
عليه فاجمع رايهم بعد ذلك على ترك الصلاة لانهم لا
اعتقدوا ان الامام قد صلى على والد عليهما
السلام. بحر وسيرة ذمار ولم يحكوا خلافا والمذهب
والمسئلة خلافية في الصلاة على الميت هل يصلى
عليه صلاتين واكثر من هنا لا يصلى عليه الا صلاة
واحدة والخلاف في ذلك مع الفقها دلنا فعلى ثبتنا

Copyright © King Saud University